**لدي مقام محكمة أبوظبي الإبتدائية – الموقرة**

**مذكرة بدفاع المدعى عليه الثاني**

**في الدعوى رقم 745/ 2023 تجاري كلي – ابوظبي**

**والمحجوزة للحكم بجلسة 21/5/2024**

**المقامة من:**

**المقامة من:**

**المدعين: عبد الله سامي عاصي الطويل بصفته أحد الورثة وبصفته وكيلا عن باقي الورثة وهم.**

1. **غاليه سليمان إسماعيل الطويل 2. نور فاطمة سامي عاصي الطويل**
2. **يمنى سامي عاصي الطويل 4. لمى سامي العاصي الطويل**
3. **زين سامي العاصي الطويل 6. خليفة سامي عاضي الطويل**

**بوكالة المحامي/ عصام التميمي**

**ضـــــــــــــــــد**

**المدعى عليهم**

1. **باتريك تشارليس بهيلومينا فانبينيدين بصفته مدير عام شركة ابوظبي لصناعة الأسمدة وممثل شركة اس كيو ام كوربوريشن ان في**
2. **ايمانويل دومينيك دي ماريز بصفته ممثل شركة اس كيو ام كوربوريشن ان في**

**بوكالة المحامي/ سعيد السويدي**

1. **أحمد خليفة محمد عبيد المهيري بصفته رئيس مجلس إدارة شركة ابوظبي لصناعة الأسمدة وممثل ورثه المرحوم/ خليفة المهيري.**
2. **خالد خليفة المهيري بصفته عضو مجلس إدارة شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة**
3. **عبد الله خليفة المهيري بصفته عضو مجلس إدارة شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة**
4. **شركة اس كيو ام كوربوريشن ان في**

**يحيل المدعى عليه الثاني إلى مذكراته السابق تقديمها ويعتبرها جزء لا يتجزأ من هذه المذكرة ومتمما لها وردا على دفاع المدعين ومزاعمهم الواردة بمذكرتهم المؤرخة 7/5/2024 والتي ينكرها المدعى عليه الثاني لعدم الصحة ولمخالفتها لحقائق الواقع الثابت بالأوراق ويورد دفاعه ورده عليها على النحو التالي:**

**أولاً**: الثابت من مطالعة تقرير الخبرة المنتدبة في الدعوى الحاضرة يتبين أنه جاء خلوا من أي دليل علي ثبوت قيام المدعى عليه الثاني بأي عمل من أعمال الإدارة لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة ذ.م.م ، كما جاء كلا من التقرير الخبرة المبدئي والنهائي خالياً من ثبوت ارتكاب المدعى عليه الثاني لأي أخطاء بما يترتب مسؤوليته وبالتالي عدم صحة مزاعم المدعين الواردة بصحيفة دعواهم في جانب المدعى عليه الثاني كون تقرير الخبرة لم ينسب اليه ارتكاب ايه أفعال او قيامة بأي من اعمال الإدارة لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة بما مجمله ثبوت انتفاء صفة المدعى عليه الثاني وعلاقته بالنزاع موضوع الدعوى الماثلة بما يستوجب الحكم بعدم قبول الدعوى في مواجهته لرفعها على غير ذي صفه.

**ثانياً**: إن أوراق الدعوى ومستنداتها خلت مما يفيد ارتكاب المدعى عليه الثاني لثمة خطأ أو مخالفة أو كان الأخير ذي صلة بأي من الأفعال أو المزاعم التي أوردها المدعين بصحيفة دعواهم الحاضرة والتي خلت من نسبة أي فعل أو مخالفة للمدعى عليه الثاني بما يستتبع عدم صحة إختصامه كمدعى عليه بالدعوى الحاضرة أو الحكم عليه بأي تعويضات لصالح المدعين كما يزعمون ويدعون بصحيفة دعواهم، كما أن أساس المسئولية توافر الفعل أو الخطأ الموجب للحكم بالتعويض فاذا ما إنتفي الخطأ ولم يوجد دليل على حدوثه أو نسبته للمدعى عليه الثاني فلا محل معه لإختصامه خصماً في الدعوى، وهو واقع الحال بالدعوى الحاضرة والتي لم يورد بها المدعين أى فعل أو مخالفه إرتكبت بواسطة المدعى عليه الثاني بما يضحي معه إختصامه في الدعوى الحاضرة قائم على غير أساس ومنتفي الدليل على وقوعه، وبالتالي تكون الدعوى مستوجبة الرفض في مواجهة المدعى عليه الثاني.

**ثالثا**: الثابت من محضر الجمعية العمومية لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة المؤرخ في 10/4/2018 أنه تم تعيين المدعى عليه الثالث/ احمد خليفة المهيري رئيساً لمجلس إدارة الشركة وتمثيلها في علاقتها الغير ويتمتع بصلاحية التصرف بقرار من الشركاء بالإدارة اليومية للشركة وتمثيلها أمام الحكومة والسلطات الرسمية بدولة الامارات العربية المتحدة طبقا لقرار الجمعية العمومية لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة المؤرخ في 10/4/2018 كما أن هناك العديد من المستندات الصادرة عن الجهات الرسمية بالدولة والتي تؤكد على ان المدعى عليه الثالث رئيس مجلس إدارة شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة ومن يتولى إداراتها وتمثيلها امام الكافة من بينها.

* تقرير المنشأة الصادر عن وزاره الموارد البشرية بتاريخ 21/7/2020.
* إستمارة اعتماد التواقيع والثابت بها ان المدعى عليه الثالث من يمثل الشركة
* عرض وعقد العمل المؤرخ 5/11/2018 موقعين من المدعى عليه الثالث احمد خليفة المهيري بصفته مدير والممثل القانوني لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة.

**رابعا**: الثابت بالأوراق صدور العديد من الأحكام النهائية والباتة الصادرة في مواجهة المدعى عليه الثالث / احمد خليفة المهيري بصفته مدير ورئيس مجلس إدارة شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة وممثلها القانوني أمام الجهات الحكومية والغير وهى الاحكام التي سبق تقديمها للمحكمة الموقرة ومن بينها الحكم الصادر في الدعوى رقم 1322/2023 تجاري بسيطة والاستئناف رقم 162/2023 تجاري والطعن بالنقض رقم 1159/2023 تجاري وإلتماس إعادة النظر رقم 4/2024 تجاري والإستئناف رقم 381/2024 تجاري والأخير هو الحكم الذى تم تقديمه من قبل المدعى عليها السادسة مع طلب فتح باب المرافعة المقدم لعدالة المحكمة، وكان الثابت أن المدعى عليه الثالث/احمد خليفة المهيري قد أقام الإستئناف رقم 381/2024 تجاري طعناً على الحكم الصادر برفض إلتماس إعادة النظر رقم 4/2024 تجاري المقام منه طعناً على الحكم النهائي والبات الصادر في الدعوى رقم 1322/2023 تجاري بسيطة في مواجهته بصفته مدير شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة وممثل ورثة المرحوم/ خليفة عبيد المهيري وبصحة توقيعه على محضر الجمعية العمومية المؤرخ 10/4/2018 الذى تضمن تعيينه رئيسا لمجلس إدارة الشركة والممثل القانوني لها في تعاملاتها مع الجهات الحكومية والغير.

وبمراجعة الحكم الصادر في الإستئناف رقم 381/2024 تجاري ومن قبله الحكم الصادر في التماس إعادة النظر رقم 4/2024 تجاري يتبين أن كلاً من الحكمين قد رفضا مزاعم وإدعاءات المدعى عليه الثالث/ احمد خليفة المهيري من أنه ليس مدير شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة أو يتولى أى عمل من اعمال إداراتها إستنادا للحقائق الثابتة بالأوراق ومن بينها قرارالجمعية العمومية المؤرخ في 10/4/2018 المقضي بصحة توقيعه عليه بوصفه مديرا للشركة والذى من بين مضامينه تعيين المدعى عليه الثالث / احمد خليفة المهيري رئيساً لمجلس الإدارة إعتبارا من 10/4/2018 وتمثيل الشركة أمام الجهات الحكومية والغير على نحو ما جاء بحيثيات الحكم الصادر في التماس إعادة النظر رقم 4/2024 تجاري.

كما تضمنت حيثيات الحكم الصادر في الإستئناف رقم 381/2024 تجاري الرد على كافة مزاعم وإدعاءات المدعى عليه الثالث/احمد خليفة المهيري من أنه ليس مدير الشركة ورفضها لعدم صحتها والتأكيد على أن المدعى عليه الثالث هو من يتولى إدارة الشركة ورئيس مجلس إدارتها وممثلها القانوني أمام الجهات الحكومية والرسمية في الدولة وفقاً لقرار الجمعية العمومية المؤرخ 10/04/2018

**وتأكيداً على ذلك فقد ذهب قضاء التمييز إلى أنه من المقرر أن:** *"المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية كان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه، فإن هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع بشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنتفائها."*

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 10/04/2011**

**الطعن رقم 2/2011 طعن عقاري**

بما تكون هذه المسألة والواقعة المادية التي تعرض لها الحكم الصادر في الإستئناف سالف الذكر قد حازت الحجيه المانعة من إعادة بحثها مره أخري لتأكيد الحكم الإستئنافي سالف الذكر على أن المدعى عليه الثالث / احمد خليفة المهيري هو من يتولى إدارة الشركة ورئيس مجلس إدارتها وممثلها القانوني أمام الجهات الحكومية والرسمية في الدولة.

**خامسا**: من المقرر أن المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه وأن الأصل براءة الذمة وأن انشغالها عارض وأن عبء الإثبات يقع على عاتق من يدعى ما يخالف الثابت من الأصل.

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 09/07/2020**

**الطعن رقم 133/2020 طعن مدني**

ومن المقرر أن المسئولية سواء كانت عقدية أو تقصيرية لا تتحقق إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ وضرر وعلاقة سببية تربط بينهما بحيث إذا إنتفى ركن منها إنتفت المسئولية وعلى الدائن إثبات خطأ المدين والضرر الذي أصابه، وأنه ولئن كان ثبوت عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدي بغير مبرر يعد خطأ يوجب مسئوليته عن تعويض الضرر الناتج عنه إلا أن عبء إثبات الضرر المدعي به يقع على عاتق الدائن. وان استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية ونسبته إلى فاعله وما نجم عنه من ضرر وثبوت رابطة السببية بين الخطأ والضرر كلها من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع في نطاق سلطتها في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها دون معقب عليها من محكمة التمييز متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة مستمدة مما له أصل ثابت في الأوراق.

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 21/03/2022**

**الطعن رقم 1391/2021 طعن تجاري**

كما أنه من المقرر أن المسئولية سواء كانت عقديه أو تقصيرية لا تقوم إلا بتوافر أركانها من خطأ وضررٍ وعلاقة سببية تربط بينهما، بحيث إذا إنقضى ركن منها إنقضت المسئولية بكاملها فلا يقضى بالتعويض، ومن يدعي أن ضرراً لحقه من جراء خطئ الغير يقع عليه عبء إثبات هذا الخطأ اللازم لقيام المسئولية وما لحقه من جرائه من ضرر، وأن إستخلاص ثبوت أو نفي الخطأ مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك من محكمة التمييز طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة مما له أصل ثابت في الأوراق.

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 21/03/2023**

**الطعن رقم 27/2023 طعن عمالي**

ومن المقرر أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية والضرر الناتج عنه وعلاقة السببية فيما بينهما. من سلطة محكمة الموضوع. لا عليها إذا التفتت عن التقرير الإستشاري.

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 22/02/2009**

**الطعن رقم 261/2008 طعن مدني**

ومن المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى والموازنة بين الأدلة وتقدير عمل الخبير باعتباره من أدلة الدعوى... وأن من حقها ألا تأخذ بدلالة التقرير الإستشاري الذي يقدمه الخصوم ولا عليها إن هي لم ترد بأسباب خاصة.

**الحكم الصادر عن محكمة التمييز - بتاريخ 15/12/1996**

**الطعن رقم 101/1996 طعن حقـوق**

وإستنادا لما تقدم ذكره وبيانه يتضح لجانب المحكمة الموقرة إنتفاء أى صله أو علاقة للمدعى عليه الثاني بالنزاع موضوع الدعوى الحاضرة والتي جاءت خلوه من إرتكابه لثمة مخالفه أو فعل أو خطأ يستوجب مسئوليته عما يدعيه ويطالب به المدعين من تعويض مزعوم، بما لا محل معه لإختصام المدعى عليه الثاني كذلك خصماً في الدعوى.

أما بالنسبة للتقرير الإستشاري المقدم من المدعين إثباتاً لدعواهم المزعومة فهو تقرير صنع خصيصاً لخدمة مزاعم وإدعاءاتهم الواردة بصحيفة دعواهم فهو تقرير معيب إذ خالف وناقض الثابت بالأوراق ولم يرد به ما يدل على إرتكاب المدعى عليه الثاني لثمة خطأ أو مخالفه بما لا محل معه للأخذ بما جاء فيه أو التعويل عليه لاسيما وأنه يخضع للسلطة التقدير لمحكمة الموضوع ولا يعيبها أن إلتفت عنه طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

كما أن الثابت بالأوراق أن المدعى عليه الثاني ليس مديرا لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة ولم يتولى أى عمل من أعمال إداراتها وانما مديرها هو المدعى عليه الثالث/ احمد خليفة المهيري على النحو الثابت بالمستندات والاوراق الرسمية السابق الإشارة اليها بما تضحى معه كافة مزاعم المدعين برمتها مستوجبة الرفض.

**سادساً**: رداً على إنكار المدعين الدفع بعدم سماع الدعوى طبقا للمادتين 169 و334 من قانون الشركات قولاً منهم بأنهم لم يقوموا بإبراء ذمة مجلس الإدارة وقاموا بالإعتراض على إبراء الذمة كما أن الشركة لم يتم حلها أو تصفيتها .

**وردا على ذلك نوضح لجانب المحكمة الموقرة الآتي**

1. الثابت بالأوراق ان الجمعية العمومية لشركة ابوظبي لصناعات الأسمدة ذ.م.م عقدت اجتماعا بتاريخ 29/1/2020 بحضور كافة الشركاء المالكين لرأسمال الشركة وفي هذا الاجتماع تمت المصادقة على ابراء ذمة المدراء للسنة المالية المنتهية في 31/12/8201.

وكان الثابت رجوعاً لمحضر إجتماع العمومية سالف الذكر أن المدعين كانوا ممثلين في ذلك الإجتماع الذي تمت فيه المصادقة بأغلبيه الشركاء المالكين 75% من رأسمال الشركة على إبراء ذمة المديرين وكان القرار سالف الذكر قد صدر بتاريخ 29/1/2020 واقام المدعين دعواهم الحاضرة بعد مرور أكثر من عام على صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بالمصادقة على ابراء ذمة المديرين.

وفي هذا المقام نوضح للمحكمة الموقرة أن ما سبق ذكره لا يؤثر فيه ما ذكره المدعين من أنهم إعترضوا على قرار إبراء ذمة المدراء إذ أن القرار قد إتخذ بموافقه الشركاء المالكين لأكثر من 75% من رأسمال شركة ابوظبي لصناعات الأسمدة ذ.م.م كما المدعين وعلى الرغم من حضورهم بإجتماع الجمعية العمومية سالفة الذكر لم يقوموا برفع دعوى المسئولية خلال المدة القانونية وهى سنه من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية الحاصل بتاريخ 29/1/2020 مما تسقط معه دعوى المسئولية بمرور الزمن طبقا لنص المادة 169 من قانون الشركات.

2. يزعم المدعين أنه لحقت بهم أضرار يستحقون عنها تعويضا بمبلغ 73,501,497.89 درهم مقابل حصتهم بحقوق الملكية وحصتهم بالأرباح المحتجزة عن الفترة ما قبل تاريخ 21/12/2014

وبالنظر الي مطالبات المدعين المزعومة يتبين أنها عن الفترة ما قبل عام 2014 في حين أنهم أقاموا دعواهم الحاضرة عام 2023 بما يترتب عليه أن تكون دعواهم غير مسموعة عملاً بنص المادة 334 من قانون الشركات وهو الدفع الذي لم يتناوله المدعين بالرد.

3. نصت المادة 474 من قانون المعاملات المدنية على أنه " لا تسمع دعوى المطالبة باي حق دوري متجدد عند الإنكار بإنقضاء خمس سنوات بغير عذر شرعي "

وحيث أن المدعين يزعمون أن الاضرار التي لحقت بهم بمبلغ وقدره 73,501,497.89 درهم مقابل حصتهم بحقوق الملكية وحصتهم بالأرباح المحتجزة عن الفترة ما قبل 21/12/2014

وحيث أن مطالبات المدعين عن الفترة ما قبل عام 2014 وأقاموا الدعوى الحاضرة عام 2023 بما تكون معه الدعوى غير مسموعة عملا بنص المادة 474 من قانون المعاملات المدنية.

**وبناء على ما تقدم ذكره**

**يطلب المدعى عليه الثاني من عدالة المحكمة الحكم بما يلي: -**

**أولأ: أصلياً:**

**1. عدم قبول الدعوى في مواجهة المدعى عليه الثاني لرفعها على غير ذي صفه**

**2. رفض الدعوى الحاضرة لانعدام الأساس القانوني لقبولها.**

**ثانيا: وعلى سبيل الإحتياط: الحكم بالآتي.**

1. **عدم سماع الدعوى الحاضرة طبقا لنص المادة 169 من قانون الشركات**
2. **عدم سماع الدعوى الحاضرة طبقا لنص المادة 334 من قانون الشركات.**
3. **عدم سماع الدعوى الحاضرة طبقا لنص المادة 474 من قانون المعاملات المدنية**

**ثالثا: إلزام المدعين بالرسوم والمصروفات واتعاب المحاماة.**

**ولعدالة المحكمة الموقرة سديد القضاء**

**وكيل المدعى عليه الثاني**

**المحامي/ سعيد عبد الله السويدي**